AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/82
S/1999/463
22 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦١ من القائمة الأولية*
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالتين الموجهتين إليكم من الممثلين الدائمين لسوريا (A/53/876-S/1999/326) ولبنان (A/53/878-S/1999/333)، المؤرختين ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩. ونظرا للتماثل الشديد بين الرسالتين من حيث الأسلوب والمضمون، وهو أمر لا يثير الدهشة، قد يكون من الملائم توجيه رد واحد على الرسالتين.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكّر بالإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الصادر عام ١٩٩٤ (قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠، المرفق)، الذي أعاد المجتمع الدولي بموجبه تأكيد أن أعمال الإرهاب المثيرة للاستياء "لا يمكن تبريرها أينما ارتُكبت وأيا كان مرتكبوها". وأود أن أذكّر أيضا بإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق) الذي ينص على أن سيادة الدولة تنطوي على مسؤولية بعدم السماح بارتكاب أعمال إرهابية أو تنظيمها أو الإعداد لها داخل إقليمها. وإجمالا، فإن دعم الإرهاب - تحت أي ذريعة - هو أمر يثير الاشمئزاز من الوجهة الأخلاقية ويشكل انتهاكا للقواعد الدولية.

وتتناقض الرسالتان السورية واللبنانية، مثل سياسات سوريا ولبنان على أرض الواقع، تناقضا مباشرا مع المبادئ سالفة الذكر. إذ تتخذ هاتان الرسالتان شكلا ماكرا من التواطؤ مع الإرهاب بمحاولة تمويه هوية الإرهابيين بذريعة زائفة هي ذريعة المقاومة الوطنية.

* A/54/50.

ويزعم ممثل لبنان، بوجه خاص، أن "المقاومة" التي يقوم بها حزب الله لا تستهدف سوى القوات الإسرائيلية العاملة داخل لبنان. وهذا زيف واضح. إذ أن حزب الله قد استهدف وقتل مئات المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن سجل حزب الله المتضمن احتجاز رهائن ينتمون إلى العديد من البلدان هو حقيقة ثابتة تماما، ومعروفة في شتى أرجاء المجتمع الدولي. وقد شن حزب الله مؤخرا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، هجوما مكثفا بالصواريخ ضد البلدات والقرى المدنية في شمال إسرائيل، أسفر عن تدمير مئات المباني، وإصابة المدنيين، وإرغام الآلاف على اللجوء إلى ملاجئ الحماية من القنابل تحت الأرض هربا من القصف المميت. وإن محاولة لبنان وسوريا وضع تعريف جديد لهذا الإرهاب ووصفه بأنه "مقاومة" يشكل إهانة للمئات الذين سقطوا ضحايا لتكتيكات حزب الله الرهيبة على مر السنين.

وينبغي، علاوة على ذلك، ملاحظة أن ما يصدره حزب الله من بيانات يكذب الصورة التي يحاول ممثلا لبنان وسوريا تصويرها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد أعلن الشيخ حسن نصر الله قائد حزب الله، في الآونة الأخيرة، أن "فلسطين أرض محتلة وأن الوجود الإسرائيلي هناك هو كيان احتلال وغير قانوني. وليس هناك نهاية للنضال ضد هذا النظام" ("جمهوري إسلامي"، إيران، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٩). وبعبارة أخرى، فإن "المقاومة" التي يقوم بها حزب الله ليست "نضالا من أجل التحرر الوطني"، مثلما يحاول ممثل لبنان أن يوحي للدول الأعضاء، بل هو حملة موجهة ضد وجود دولة إسرائيل ذاته.

كما يتأكد الدعم السافر الذي تقدمه سوريا ولبنان للإرهاب الذي يقوم به حزب الله من الصيغة التي حررت بها هاتان الرسالتان، مثل الإيحاء في رسالة سوريا بأن الارهاب الذي يقوم به حزب الله هو "نضال مشروع" والإفادة اللبنانية التي تربط بين لبنان وحزب الله مباشرة، بإعادة تسمية هذه الجماعة باسم "المقاومة الوطنية اللبنانية". وبدلا من أن يقوم لبنان، في واقع الأمر، بكبح جماح حزب الله تنفيذا لالتزاماته بموجب القانون الدولي، فقد أعلن صراحة تبنّيه لهذه الجماعة الإرهابية بوصفها جزءا منه.

وقد أعربت إسرائيل مرارا عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بكامله. ففي ذلك القرار، لا يقتصر المجلس على المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية فحسب ولكن أيضا باستعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة. فالرغبة المعلنة لحكومتي سوريا ولبنان باستضافة هيكل إرهابي واسع النطاق، والسماح بتعزيزه بانتظام، وتأييد ما يقوم به من عمليات ضد بلد مجاور، يتنافى تماما مع الحكمين الأخيرين من القرار.

ويرفض لبنان التفاوض مع إسرائيل على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) رغم دعوة إسرائيل المستمرة للقيام بذلك. وقد كرر رئيس وزراء لبنان تأكيد هذه النقطة في ١٤ آذار/ مارس في مقابلة إذاعية حين قال: "لسنا على استعداد إطلاقا لأن نناقش مع إسرائيل أي ترتيبات أمنية أو تقديم أي ضمانات" (إذاعة صوت العرب، ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩). لذا، فليس أمام إسرائيل من خيار سوى ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي.

ومن المحزن بوجه خاص أن إمكانية إحلال السلام والأمن على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية تتعرض للتخريب على يد بلد آخر، وهو سوريا، التي تضع بالفعل تنفيذ قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) رهينة لمحاولتها الحصول على مكاسب إقليمية في تعاملها مع إسرائيل. وإن التقاء الرسالتين ليؤكد طبيعة هذا الربط المفروض.

ومع ذلك، فإن إسرائيل تطلب من جديد إلى حكومة لبنان العودة إلى مائدة المفاوضات بشأن تنفيذ قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتطلب إسرائيل أيضا إلى حكومة لبنان وحكومة سوريا مواصلة التفاوض مع إسرائيل بغرض حل جميع القضايا المعلقة داخل الأطر الثنائية الملائمة.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٦١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري غولد
السفير
الممثل الدائم